كلمة العدد

يسرنا أن تضع بين أيديكم العدد العشرين (20) من المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية؛ وهي محطة جديدة نؤكد من خلالها رسوخ مشروعٍ علمي اختار منذ تأسيسه أن يكون منبرا للبحث الرصين في حقول القانون والاقتصاد وما يتقاطع معهما من العلوم الاجتماعية.

تظهر التجربة، في المغرب وخارجه، أن النشر في المجلات العلمية المحكمة والمعتمدة هو الطريق السليم لضمان جودة البحث وموضوعيته. فلجنة التحكيم العلمي تراجع المقال قبل نشره، تصحح الأخطاء وتقترح التحسينات المناسبة، وهو ما يساهم في تطوير أدوات الباحث وتقويم مساره. كما يبني للباحثين سجلا علميا معترفا به، ويسهل تداول الأفكار بين الجامعات والمراكز البحثية.

ومنذ صدورها، سارت المجلة في مسار تصاعدي واضح المعالم، أساسه الالتزام بالتدقيق والتحكيم الرصين، واحترام أخلاقيات النشر، بالإضافة الى الانفتاح على قضايا راهنة تلامس حاجات الجامعة والمجتمع. وقد وسعت المجلة دائرة مساهميها وقرائها، واستقبلت أعمالا من باحثين مخضرمين وشباب واعدين على السواء، وهو ما أعداد المجلة التنوع المعرفي والمجالي الذي يغني الحقول العلمية المعنية.

وإذ نقدم هذا العدد، نجدد الدعوة إلى السادة الأساتذة والباحثين في الدراسات القانونية بكافة تفرعاتها، وفي الاقتصاد بمساراته المتعددة، وفي الدراسات البينية ذات الصلة، لإرسال أبحاث أصيلة غير منشورة، ودراسات حديثة. كما نثمن المبادرات المشتركة بين مختلف الفاعلين والمراكز البحثية، ونشجع على الأعمال التي تزاوج بين التحليل الأكاديمي الدقيق واستحضار رهانات التنمية والإصلاح المؤسسي...

نشكر جميع المؤلفين والمحكمين والأكاديميين الذين آمنوا برسالة المجلة وساهموا في الارتقاء بمستواها؛ ونؤكد أن مسار المجلة مستمر بكم ومعكم، ونأمل أن يجد القارئ في هذا العدد إضافة علمية تليق بتطلعاته، وأن يكون منطلقا لأسئلة وأفكار جديدة تثري النقاش الأكاديمي وتخدم الصالح العام.

الدكتور منير الحجاجي

مدير المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية